

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته

أضيف أحمد¹

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا لما له من آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة إذا استغلته أحسن استغلال، وهذا ما جعل مختلف الدول تتنافس على توفير المناخ المناسب لجذب أكبر قدر من هذا الاستثمار، والدول العربية كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى استثمارات أجنبية قصد النهوض باقتصادياتها وتطويرها، والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات التي تنتج من هذه الاستثمارات، ولهذه الأسباب ارتأينا دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، والبحث عن طرق تنمية هذا الاستثمار والاستفادة منه قدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار العربي البيني، جاذبية الاستثمار، المناخ الاستثماري، التكامل المالي العربي.

Abstract:

The direct foreign investment is considered as an important source to finance the development in developed as well in developing countries, because it has positive effects on the economies of the hosted countries if they have a good use of it. That what make different countries compete to provide an appropriate climate to attract the most size of this kinds of investment. And Arab countries as part of developing countries need most of this direct foreign investment to push up its economies and develop it by make use of the technology transferred and the experience that produce from this investment. And for these reasons we see the importance of the study of this subject. And make use of it as possible.

Keys words: The direct foreign investment, Intra-Arab investment, attractiveness of investment, investment climate, Arab financial integrated.

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة-

مقدمة:

تعتبر عملية الاستثمار المحرك الرئيسي لنمو أي اقتصاد سواء متقدم أو نامي، ولقيام هذه العملية المهمة يجب توفر التمويل اللازم لها، والذي يمكن أن يكون داخليا من خلال الادخار المحلي الخاص والعام، وكذا التمويل عن طريق البنوك المحلية من خلال القروض الممنوحة والبنك المركزي من خلال الإصدار النقدي. ولكن في الغالب لا تكفي مصادر التمويل الداخلية لذا تلجأ الدول إلى التمويل الخارجي والذي يكون إما على شكل قروض أجنبية من طرف الدول لبعضها البعض، أو قروض من طرف الهيئات المالية الدولية، كما قد يكون هذا التمويل عبارة عن استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة.

تعاني معظم الدول العربية من مشاكل كبيرة في اقتصادياتها، حيث يعيش بها حوالي 1.2 مليار شخص تحت خط الفقر، ويقدر معدل البطالة بنحو 15% من قوة العمل في هذه الدول، وهذا ما يفرض عليها البحث عن المزيد من الاستثمارات لرفع وتيرة النمو الاقتصادي مما يتيح الرفع من المستوى المعيشي وكذا التقليل من البطالة المتفشية. إن فشل سياسات الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للنهوض باقتصاديات هذه البلدان جعلها تبحث مؤخرا عن موارد أكثر مردودية، ولعل أهم مورد يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من مزايا سواء في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات ليد العاملة المحلية حتى تتمكن من خلق استثمارات جديدة مستقبلا.

من خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في: ما مدى تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟ وكيف يمكن تمييزه؟ للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المحور الثالث: طرق تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له:

1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب والمعايير الحسابية والقانونية، حيث صادف المختصين الاقتصاديين صعوبات في ضبط مفهوم الاستثمار بأنواعه وتحديد أبعاده

الخاصة وأهدافه المختلفة، وسنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه "عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة مع المؤسسات، وينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت".¹

- كما تعرفه الأونكتاد بأنه "نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10% أو أكثر".²

- يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق و تسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة للدولة المؤسسة الأم".³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "قيام شركة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، ويمكن أن تكون هذه المشاريع جديدة أو تملك أصول شركة قائمة أو عن طريق عمليات الدمج".

1- 2- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر: هناك العديد من النظريات حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و سنعطي لمحة عن أهم هذه النظريات والمتمثلة في:⁴

- **نظرية عدم كمال الأسواق:** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق البلدان المضيفة، وأن هناك نقصاً في السلع والخدمات في أسواق هذه البلدان مما يتيح ميزة نسبية لشركات الدول المانحة.

1 - محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 32.

2 - حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد: 32، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2004، ص: 05.

3 - Ibrahim ngouhouo, *Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques*, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008, P:14.

4 - طيبة عبد العزيز، اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم، دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نفود و مالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص: 23-24.

- **نظرية الميزة الاحتكارية:** يرى هاير (1960) أن السبب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات في السيطرة على السوق الخارجي الذي لا يتوفر على منافسة في مجالها.

- **نظرية تدويل الإنتاج:** تفسر هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات للاستثمار في الخارج، وتؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع بالخارج يمكنها من إحكام السيطرة على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية بدل أن تعطي الإذن لاستخدام البراءات الخاصة بها.

- **نظرية دورة حياة المنتج:** يمر المنتج حسب هذه النظرية بمراحل ضمن فترة زمنية معينة، أي أن إنتاجه في المرحلة الأولى يبدأ في الدولة الأم، ثم ينتقل الاستثمار في إنتاج المنتج إلى الدولة المضيفة بهدف الاستفادة من فروقات تكاليف الإنتاج وأجور العمل المنخفضة، والتخلص من إجراءات الحماية الجمركية على استيراد هذا المنتج في البلدان المضيفة.

- **نظرية توزيع المخاطر:** ركز كوهين (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.¹

2- **أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:** هناك عدة أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب المعايير المعتمدة في التقسيم، وسنقتصر في تصنيفنا للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المعايير الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

2- 1- **أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية:** يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:²

1 - رضا عبد السلام ، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007، ص: 48.

2- عبد الكريم بعدايش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 52.

- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: حيث يملك المستثمر الأجنبي حقوق الملكية 100%.

- الاستثمار المشترك: يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.

2- 2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة: يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:¹

- الاستثمار الأفقي: تنطوي على قرارات الاستثمارات في الخارج، وتهدف من جهة إلى الإنتاج لحاجات السوق المحلي للبلد المضيف، ومن جهة أخرى على القرارات المتخذة للاستثمار في البلدان ذات المستوى الاقتصادي المتقارب.

- الاستثمار العمودي: يركز أساسا على التجارة البينية ومن ثم فإن التباين أو الاختلاف في درجة حيازة أو تخصص عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل) بين مختلف البلدان وكذا تمتع كل منها بمزايا نسبية معينة.

- الاستثمار المختلط: والذي يكون فيه مزج بين النوعين السابقين.

2- 3- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المضيفة: يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:²

- الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات: وهي مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بإنتاج سلع في الدولة المضيفة، التي كانت سابقا تستوردها من الخارج، والهدف من هذا الاستثمار تقليص فاتورة الاستيراد.

- الاستثمار الهادف إلى زيادة الصادرات: وهي استثمارات أجنبية مباشرة تتلقاها الدول المضيفة بهدف إنتاج سلع توجه إلى التصدير، وذلك لأجل ترقية الصادرات وتحسين رصيد الميزان التجاري للدولة.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية: وهي استثمارات أجنبية مباشرة تستقبلها الدول المضيفة مع شراكة الدولة المصدرة للاستثمار.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة: للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المضيفة، وهذه الأهمية تتمثل

1- Michalet C.A (1999), "la Séduction des Nations", Economica, Paris p 50-p51.

2- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص:32.

- في المنافع التي تتحصل عليها الدول المضيفة من جراء هذا الاستثمار، ويمكن حصر أهم المنافع في النقاط التالية:¹
- تمويل التنمية الاقتصادية إذ أن أغلب الدول المضيفة لهذه الاستثمارات نامية تفتقر لرؤوس الأموال المخصصة للاستثمار.
 - الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار.
 - خلق فرص عمل جديدة مباشرة من خلال هذه الاستثمارات، وفرص عمل غير مباشرة من خلال شركات المناولة التي تنشأ بعد دخول الاستثمارات الأجنبية.
 - الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق خلق فرص جديدة للتصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
 - نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية و الإدارية، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا و المعرفة، و تنمية رأس المال البشري، خاصة عندما يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء مشاريع استثمارية إنتاجية في تلك المجالات التي تنقص فيها خبرة الدول المضيفة.
 - إن استقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
 - استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لبعض الظواهر غير الصحية كهجرة الأدمغة و هجرة رؤوس الأموال.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

تتميز أغلب اقتصاديات الدول العربية بنمو اقتصادي ضعيف ومشاكل اقتصادية مختلفة كالبطالة وضعف البنية التحتية وضعف الاستثمار ورؤوس الأموال اللازمة لذلك، وبذلك كل الدول العربية تسعى إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد النهوض باقتصادياتها والتخلص من مختلف هذه المشاكل، وفي هذا الصدد سنحاول إعطاء نظرة على حجم هذه الاستثمارات

1 - لمزيد من التفصيل أنظر: بن داودية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسنية بن بو علي - الشلف، 2004/2005، ص: 34.

في الدول العربية وتوزيعها الجغرافي، ثم نحاول دراسة حجم الاستثمارات العربية البينية، وفي الأخير نقوم بدراسة معايير جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والتوزيع الجغرافي له: إن دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يتطلب منا إحصائيات دقيقة، وفي هذه المجال سنعتمد على إحصائيات مأخوذة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والجدول التالي يبين لنا حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول العربية وكذا عدد المشاريع وحجم اليد العاملة المستحدثة من خلال هذه المشاريع للسنوات 2003-2013.

الجدول رقم (01): تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مناصب العمل المستحدثة في الدول العربية (2003-2013).

السنة	قيمة الاستثمارات مليون \$	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل
2003	49258.9	464	73901
2004	60208.6	436	70533
2005	93260.8	649	137796
2006	112407.9	847	188634
2007	80797.6	725	131421
2008	210437.1	1338	327207
2009	120746.1	1163	177856
2010	62583.7	1025	136299
2011	63624.1	1134	123255
2012	47954.0	1001	109567
2013	58035.4	870	92976
المجموع	959314	9652	1569445

المصدر: إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي"، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، يناير - مارس 2014، ص: 08.

لتتبع تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية نستعين بالتمثيل البياني التالي الذي يوضح لنا تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2003-2013.

من خلال الجدول يتضح لنا بأن الاتجاه العام لقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، وكذا عدد المشاريع كانت في تزايد من سنة 2003 إلى غاية 2008 حيث بلغ ذروته في هذه السنة، ثم بدأت في انخفاض واضح في سنة 2009 لتتعرض بشكل طفيف سنة 2013، ويمكن إرجاع سبب الانخفاض الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية سنة 2009 بالأزمة المالية العالمية التي عصفت بمختلف الدول الكبرى، وهذا ما أدى إلى حدوث مشاكل مالية للشركات

المتعددة الجنسيات المستثمرة في أنحاء العالم مما جعلها تخفض حجم استثماراتها في مختلف الدول ومنها العربية.

أما فيما يخص عدد مناصب العمل المستحدثة بأنها متوافقة مع عدد المشاريع، وهذا ما يدل على أن أغلب المشاريع المنفذة في الدول العربية منشأة لمناصب الشغل وبعملية حسابية من الجدول السابق نجد بأنه في المتوسط تم إنشاء حوالي 162 منصب عمل في كل مشروع¹، وهو رقم مقبول باعتبار أن أغلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تبحث عن الربح بأقل التكاليف (محاولة تقليص مناصب الشغل المستحدثة قدر الإمكان).

إن التحليل السابق للاستثمار الأجنبي المباشر كان بشكل عام (مجموع الدول العربية)، إلا أن التفصيل أكثر في كيفية توزيع هذه الاستثمارات على مختلف الدول العربية سيعطي نظرة أوسع عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وفي هذا المقام جمعنا إحصائيات لأكبر الدول العربية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في 18 دولة عربية، والجدول التالي يبين لنا قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدول وكذا عدد الشركات العاملة بها وعدد المشاريع المنفذة، وللقيام بالتحليل الإحصائي بشكل جيد قمنا بحساب بعض النسب التي تساعدنا في التحليل.

الجدول رقم (02): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والشركات والمشاريع المنفذة بها (2003-2013)

1 - تم حساب هذه القيمة بقسمة مجموع مناصب العمل المستحدثة على مجموع عدد المشاريع المنفذة.

البلدان	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة *		عدد الشركات		عدد المشاريع	
	النسبة إلى مجموع	القيمة مليون \$	النسبة إلى مجموع	القيمة	النسبة إلى مجموع	القيمة
الإمارات	14.85	92659	36.84	3246	35.80	3437
السعودية	30.63	191066	10.48	923	11.13	1068
مصر	8.70	54298	6.83	602	6.88	660
لبنان	3.45	21533	6.49	572	6.69	642
قطر	4.70	29337	6.53	575	6.59	633
البحرين	1.76	10981	5.56	490	5.45	523
سلطنة عمان	2.33	14536	4.34	382	4.60	442
تونس	2.56	15954	3.78	333	3.77	362
الجزائر	2.84	17712	3.65	322	3.72	357
الأردن	10.91	68047	2.93	258	2.97	285
الكويت	0.75	4692	2.94	259	2.78	267
العراق	2.03	12652	2.61	230	2.73	262
لبنان	5.75	35862	2.30	203	2.22	213
سوريا	1.37	8570	1.68	148	1.70	163
ليبيا	2.54	15863	1.67	147	1.63	156
البحرين	3.65	22763	0.60	53	0.63	60
اليمن	0.56	3494	0.50	44	0.48	46
موريتانيا	0.62	3865	0.26	23	0.25	24
المجموع	100.00	623884	100.00	8810	100.00	9600

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي"، العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2014، ص: 08.

• بالنسبة لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية
فالإحصائيات تتعلق بالفترة 2003-2012.

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة ما يلي:

بالنسبة إلى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، فالمملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتها 63.30 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموع الدول العربية، لتأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 30.63 % أي ما يعادل نصف حجم الاستثمارات الأجنبية في السعودية، ثم الأردن بنسبة 10.91 % ومصر بنسبة 8.70 %، أما بقية الدول العربية فلا تتعدى نسبة استثماراتها الأجنبية 5% لكل دولة من حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية.

بالنسبة إلى عدد الشركات والمشاريع، فنلاحظ بأن عدد المشاريع مساو تقريبا إلى عدد الشركات، وهذا ما يدل على أن كل شركة تستثمر في مشروع واحد فقط، وذلك لأن أغلب الشركات متعددة الجنسيات شركات متخصصة في مجال معين، وعليه فهي تستثمر في مشروع واحد ماعدا بعض الشركات التي توسع نشاطها في مشروعات أخرى.

تستحوذ الإمارات العربية المتحدة على أكثر ثلث الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنسبة 36.84 %، رغم أن حجم استثماراتها لا يمثل إلا 8.70 %

كما رأينا سابقا، عكس المملكة العربية السعودية التي تستقطب 48.10% من الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية رغم أن قيمة استثماراتها الأجنبية المباشرة تمثل 63.30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموع الدول العربية.

أكثر من 64% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية متركزة في أربعة دول فقط وهي على الترتيب: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، مصر، والباقي 36% موزع على 17 دولة عربية المتبقية.

أكثر من 54% من الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية متركزة في ثلاث دول فقط وهي على الترتيب: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر. والباقي 46% فهي موزعة على 18 دولة عربية المتبقية.

مكانة الاستثمارات العربية البينية من الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد ساهمت الاستثمارات العربية البينية بمقدار 28% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية حيث بلغت 17.58 مليار دولار عام 2006، وهي جزء بسيط من الموارد المالية العربية المودعة في المصارف الأجنبية والتي تقدر بين تريليون و تريليونين دولار أميركي. وفي ظل تدهور البيئة الاستثمارية وارتفاع القيود على ممارسة الأعمال فإنه من الصعب الطموح باجذاب هذه الأموال التي تسهم في تمويل التنمية في الدول المتقدمة والتي تقدم الثقة والاطمئنان للمودعين والمستثمرين¹.

لا نملك إحصائيات دقيقة حول حجم الاستثمارات العربية البينية، إلا أننا قمنا بتجميع بعض الإحصائيات لأهم الاستثمارات العربية البينية، وذلك من خلال إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. والجدول التالي يبين لنا الاستثمارات العربية البينية لأكثر من 10 دول عربية مستقطبة ومصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لإحصائيات سنة 2012، ولكن في بعض البلدان لا تتوفر إحصائيات 2012 فأخذنا إحصائيات 2011 أو 2010.

الجدول رقم (03): الاستثمارات العربية البينية المباشرة لبعض الدول العربية لسنة 2012.

الوحدة: مليون دولار أميركي

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية											الإمارات	السعودية	مصر	الغرب	قطر	تونس	الجزائر	الأردن	الكويت	السودان	المجموع
الإمارات	السعودية	مصر	الغرب	قطر	تونس	الجزائر	الأردن	الكويت	السودان	المجموع											
1421	355	418	573	/	40	35	/	/	/	/											

1 - مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2010، ص: 11.

3746	/	/	/	22		712	192	202		2618	السعودية
296	/	/	/	47	4	/	14		231	/	مصر
30	/	/	7	/	23	/		/	/	/	المغرب
1608	/	/	-140	41	502		12	86	10	1097	قطر
15	/	/	/	4		/	10	/	1	/	تونس
12	/	/	/		8	/	4	/	/	/	الجزائر
535	/	/		27	1		8	12	487	/	الأردن
5525	/		/	1	9	253	131	59	2443	2629	الكويت
8		/	/	/	/	/	/	1	7	/	السودان
13196	/	/	-	177	587	965	944	778	3534	6344	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، عدد خاص "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي"، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، يناير - مارس 2014.

إن الجدول السابق يعطينا نظرة ولو مبسطة عن حجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة، ولو أن الإحصائيات غير دقيقة كونها لا تمثل كل الاستثمارات العربية البينية، لأننا أخذنا 10 دول من أصل مجموع الدول العربية، كما أن غياب إحصائيات بعض الدول لسنة 2012، والتي عوضناها بإحصائيات 2010 أو 2011. بالرغم من هذه النقائص إلا أننا يمكن أن نستخلص بعض النتائج من الجدول السابق والمتمثلة فيما يلي:¹

تعتبر الإمارات العربية المتحدة الدولة العربية الأكبر استقطاباً للاستثمارات العربية البينية المباشرة، حيث مثلت هذه الاستثمارات نسبة 48% من إجمالي الاستثمارات البينية الواردة للدول العربية، وتأتي بعدها المملكة العربية السعودية بنسبة 25%، أما بقية الدول فلا تتعدى نسبة الاستثمارات العربية الواردة إليها 7%.

تعتبر الكويت الدولة الأكبر تصديراً للاستثمارات العربية البينية، حيث مثلت استثماراتها في الدول العربية نسبة 42% من مجموع الاستثمارات العربية البينية، لتأتي بعدها السعودية بنسبة 28%، ثم تليها قطر بنسبة 12.18%، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 10.76%.

رغم أن الكويت أكبر دولة مصدرة للاستثمارات العربية البينية إلا أنها لا تستقطب أي استثمارات عربية، فاهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها من إيطاليا و.لوم.أ وفرنسا، أما السودان فهي كذلك لم تتلقى أي استثمارات عربية مباشرة رغم أنها دولة بحاجة إلى استثمارات ضخمة خاصة في المجال الزراعي. بالنسبة للجزائر فإن قيمة الاستثمارات العربية المباشرة الواردة إليها تمثل 15 مرة قيمة الاستثمارات المباشرة الصادرة من الجزائر إلى الدول العربية، والدول

1 - تم حساب مختلف النسب من خلال الجدول رقم (03)، وذلك بقسمة قيمة الاستثمارات في كل دولة على مجموع الاستثمارات العربية البينية.

الأكثر تعاملًا مع الجزائر في جانب الاستثمار الأجنبي المباشر هي: مصر، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

كنتيجة يمكن القول بأن الاستثمارات العربية البينية تعتبر تحت المتوسط، فحسب معطيات الجدول رقم 03 بلغت الاستثمارات العربية البينية المباشرة لعشرة دول عربية سنة 2012 حوالي 13196 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد لمجموع الدول العربية حوالي 47954 مليون دولار أمريكي، وبذلك مثلت الاستثمارات العربية البينية المباشرة نسبة 27.51%1. أما الباقي فتمثل استثمارات أجنبية مباشرة لدول غير عربية.

جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: لا يمكن في هذا المقام التطرق إلى مختلف السياسات المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف الدول العربية، ولذلك سنقتصر في دراستنا على بعض المعايير المتعلقة بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر والتي اعتمد عليها تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 وذلك باختيار 30 دول نامية منها 17 دولة عربية، وذلك وفق والجدول التالي:

الجدول رقم (04): معايير جاذبية الاستثمار في الدول العربية مقارنة ببعض الدول النامية.

1 - النسبة تقريبية لأننا أخذنا 10 دول عربية فقط، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول تمثل أكثر من 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع الدول العربية.

الترتيب	مؤشر جاذبية الاستثمار	الضرائب للتأثير المحلي الإجمالي	مؤشر الجدارة الائتمانية	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للتأثير المحلي الإجمالي	ملايح الاستثمار	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	السيولة - معدل دوران الأسهم	تطور الأسواق المالية - الرسمة للتأثير المحلي الإجمالي	استثمار المحفظة للتأثير المحلي الإجمالي	
23	0.45	0.65	0.70	0.08	0.73	0.07	/	/	/	الجزائر
7	0.59	0.81	0.82	0.67	0.96	0.47	0.04	0.52	0.42	البحرين
21	0.46	0.47	0.69	0.35	0.54	0.27	0.26	0.31	0.75	مصر
1	0.68	0.35	0.81	1.00	0.83	0.46	0.31	0.86	0.82	الأردن
16	0.51	1.00	0.87	0.00	0.96	0.33	0.36	0.54	0.00	الكويت
13	0.52	0.47	0.64	0.81	0.71	0.38	0.08	0.14	0.90	لبنان
26	0.38	0.77	0.75	0.10	0.82	0.04	0.00	0.00	0.58	ليبيا
30	0.25	0.50	0.00	0.72	0.00	0.00	0.00	0.00	0.78	موريتانيا
18	0.47	0.14	0.79	0.46	0.78	0.36	0.17	0.30	0.77	المغرب
15	0.51	0.76	0.85	0.18	0.96	0.18	0.16	0.18	0.80	عمان
24	0.44	0.22	0.82	0.21	0.83	0.21	0.19	0.61	/	قطر
3	0.63	0.82	0.76	0.17	0.92	0.28	0.94	0.47	0.71	السعودية
27	0.37	0.78	0.50	0.24	0.63	0.06	0.00	0.00	0.78	السودان
29	0.33	0.41	0.65	0.25	0.44	0.08	0.00	0.00	0.78	سوريا
19	0.47	0.26	0.81	0.70	0.70	0.35	0.09	0.06	0.78	تونس
10	0.55	0.58	0.88	0.25	0.96	0.39	0.39	0.41	/	الإمارات
28	0.37	0.69	0.69	0.10	0.67	0.04	0.00	0.00	0.77	اليمن
	0.47	0.57	0.71	0.37	0.73	0.23	0.19	0.28	0.69	متوسط الدول العربية
	0.54	0.38	0.84	0.34	0.81	0.47	0.37	0.32	0.80	متوسط الدول الناسية محل المقارنة

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2012، الإصدار الرابع، المعهد العربي للتخطيط " الكويت".

يمكن استنتاج مجموعة من النتائج من خلال الجدول السابق، حيث نحصرها فيما يلي:

- مثل متوسط جاذبية الاستثمار للدول العربية 0.47 وهو أقل من متوسط دول المقارنة الذي بلغ 0.54، كما يعتبر ضعيفا إذا لم يصل حتى إلى المعدل المتوسط 0.5.

- إن أهم نقاط الضعف التي أدت إلى تدني معدل جاذبية الاستثمار في الدول العربية تتمثل في عدم تطور السوق المالي والنقدي، وضعف دوران الأسهم في السوق المالي، بالإضافة إلى هيمنة القطاع العام في الاقتصاد على حساب

القطاع الخاص في هذه الدول.

- احتلت الأردن المركز الأول في مدى جاذبية الاستثمار، إلا أن الإحصائيات السابقة حسب الجدول رقم 03 بينت بأن الدول العربية لم تقم بالاستثمار في الأردن، وهذا ما يعني بأن كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن كانت من دول غير عربية. وهذا ما يطرح تساؤلا عن المعايير المعتمدة في انتقال الاستثمارات العربية فيما بينها.

- تعتبر كل من الأردن، السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الدول الأكثر جاذبية للاستثمار حيث احتلت هذه الدول مراكز من بين 15 دولة الأولى في الترتيب من 30 دولة.

بالرغم من أن بعض الدول العربية بذلت مجهودا كبيرا لأجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كالأردن، السعودية، الإمارات. إلا أن البعض الآخر لا يزال بعيدا جدا ومثال ذلك كل من موريتانيا، سوريا، اليمن، السودان...الخ.

المحور الثالث: طرق تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

من خلال دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة به، سواء كانت بشكل عام لمجموع الدول العربية أو بشكل مفصل لكل دولة، وجدنا بأن هناك مجموعة من المعوقات حالت دون نمو الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول، ولا بد للدول العربية من إزالتها حتى تكون أكثر جاذبية لهذه الاستثمارات، ويمكن تلخيص مختلف الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تحسن من المناخ الاستثماري لهذه الدول فيما يلي:

- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية: إن دراسة مدى جاذبية الاستثمار في الدول العربية أكدت لنا بأن أغلب الدول العربية تفتقر إلى مناخ استثماري مغري للشركات الأجنبية، والمقصود بالمناخ الاستثماري حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "مجملة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا و إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي التأثير على حركة واتجاهات الاستثمارات"¹.

- لا يمكن دراسة المناخ الاستثماري لكل الدول العربية في هذا المقام، ولكن يمكن معرفة وضعه العام من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك

1 - عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة (2002/2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص: 03.

لأن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي ما هي إلا انعكاس للمناخ الاستثماري.¹
 - حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 فقد بلغ مؤشر الأداء الاقتصادي لمجموع الدول العربية 0.51،² وهو مؤشر مقبول مقارنة بمؤشر دول المقارنة (نفسها 30 دولة في الجدول رقم 04) الذي بلغ نفس القيمة، وحسب مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي فقد احتلت دول من الخليج العربي وليبيا والجزائر المراكز المتقدمة، وذلك يعود إلى استمرار ارتفاع أسعار البترول منذ نهاية 1999، والتي سمحت بتمويل الاقتصاد وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسن ميزان المدفوعات، ولكن هذا الأداء الاقتصادي الجيد لم يكن عن طريق سياسات اقتصادية حكيمة وإنما كان نتيجة عامل خارجي متمثل في ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا المؤشر لأن انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة كشف على الأداء الاقتصادي الهش لمختلف الدول العربية المعتمدة على النفط في اقتصادياتها.

لتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية يجب العمل على حل مجموعة من المشاكل والمتمثلة فيما يلي:

- العمل على وضع سياسات اقتصادية كلية مستقرة واضحة، حيث أن أغلب الدول العربية سياساتها الاقتصادية غير مستقرة وهذا ما يجعل الشركات الأجنبية متخوفة من الاستثمار في هذه الدول.

- ضرورة التكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية المطبقة، حيث تجتمع كلها على تشجيع الاستثمار وتوفير الظروف الملائمة لجلبه إلى هذه الدول.

- العمل على محاربة الفساد ومختلف أشكال الرشاوى، حيث أن أغلب الشركات الأجنبية العاملة في الدول النامية والعربية أفادت عن قيامها بدفع رشاوى للمسؤولين.

- يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، وكذلك وضع تسهيلات للاستفادة من العقارات الضرورية لإنشاء مختلف المشاريع الاستثمارية داخل هذه الدول.

ضرورة وضع منظومة قوانين فعالة تعطي للمستثمر الأجنبي أكثر ثقة وطمأنينة على مشاريعه في هذه الدول.

- تهيئة بيئة أعمال ملائمة تتميز بالاستقرار والشفافية، وإيجاد مؤسسات

1 - للتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى المرجع التالي: عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 191.

2 - تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الرابع، ص: 33.

فاعلة بالإضافة إلى بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير طارد للقطاع الخاص ومكمل لنشاطاته.

- تطوير القطاع المالي والمصرفي و برامج الخصخصة بالدول العربية: تتميز الأسواق المالية العربية ببعض الخصائص المشتركة، والمتمثلة في ضآلة الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى تدني مقدرة هذه الأسواق على توفير السيولة نتيجة انخفاض معدل دوران الأسهم، كما تتميز كذلك بضعف فرص التنوع في البورصات العربية حيث يسيطر على معظم البورصات العربية قطاع البنوك والمقاولات. وهذه الخصائص السلبية المشتركة لأسواق الأوراق المالية العربية تجعل من السوق المالي معيقا للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يجب إزالة هذه العراقيل من خلال تطوير أسواق المال العربية عن طريق جملة من الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:¹

- تنشيط سوق الأسهم والسندات، وذلك من خلال التوسع في إصدار الأسهم لحاملها لأجل جذب مستثمرين جدد دون الإعلان عن أسمائهم، وكذلك إصدار أسهم ممتازة، كما أن دراسة إمكانية إصدار سندات يرتبط عائدها بمعدلات التضخم ستشجع المكتتبين فيها على زيادة شراء هذا النوع من السندات لأنه يحافظ على قدرتهم الشرائية، كما يجب الاهتمام بإصدار سندات بعملات أجنبية لجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

- تدارك النقص في مجال المعلومات والشفافية والإفصاح المالي، وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لها عن طريق التعاون في مجال تبادل الخبرات المستحدثة.

- إدخال الأوراق المالية المشتقة في الأسواق المالية العربية كالخيارات، وهذا ما ينشط السوق المالي أكثر و ويجعله مرتبط بالأسواق المالية العالمية التي تتعامل بمختلف المشتقات المالية.

- الاهتمام أكثر بقطاع التأمين وتطويره لكي يصبح مساهما في السوق المالي، وذلك من خلال تحسين وضعها التنافسي بدمج شركات التأمين الصغيرة، والعمل على نشر الوعي التأميني للأفراد والمؤسسات.

كما أن لبرامج الخصخصة أثر كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أدت عمليات الخصخصة في الدول النامية أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي. يمكن تنفيذ الخصخصة بأسلوبين أساسيين: بيع

1 - للتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى: حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، الكويت، ص: 37-40.

المؤسسات بيعاً مباشراً لأحد المستثمرين أو لمجموعة منهم، أو بيعها عن طريق الاكتتاب العام. و يبدوا أن المشاركة المباشرة من جانب المستثمرين الأجانب غير ممكنة إلا في حالة البيع المباشر، إلا أن المالكين الجدد، سواء كانوا أفراد أو صناديق استثمار قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية. و هكذا يمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخصخصة.¹

- تشجيع التكامل المالي العربي واستقطاب الأموال العربية المهاجرة: يعتبر موضوع الأموال العربية المهاجرة في الخارج موضوع مهم جداً، حيث أكد التقرير الصادر عن منظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية أن حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج قدرت بـ 4.2 تريليون دولار، أي ما يعادل مجمل الناتج القومي لأغنى دولتين في أوروبا، ألمانيا وفرنسا لعام 2009.²

- إن ضرورة استرجاع الأموال العربية المهاجرة تستدعي إحداث تكامل مالي عربي، وذلك من خلال التكامل بين البورصات العربية الذي يسمح برفع القدرات الاستيعابية لهذه البورصات حتى تصبح قادرة على استقبال رؤوس الأموال العربية أو جزء منها على الأقل، ومن ثم تحويلها إلى استثمارات حقيقية، وينبغي على القائمين بعملية التكامل بين البورصات العربية لجذب الأموال العربية في الخارج القيام بمهمتين أساسيتين:

- المهمة الأولى: تشجيع ودعم المستثمرين العرب في الخارج على توجيه أموالهم للاستثمار داخل الوطن العربي.

- المهمة الثانية: إيجاد السبل المشجعة للمستثمرين على تحويل أموالهم إلى استثمارات حقيقية.

من المتوقع أن يدعم تكامل البورصات العربية الجهود الرامية لاستعادة الأموال العربية المهاجرة من خلال:

- توفير العديد من الاستثمارات والمشاريع القائمة على توظيف الأسهم.

- إنشاء استثمارات جديدة تحفزها التوقعات الجيدة للأداء الاقتصادي.

1 - حسان خضر، مرجع سابق، ص: 17.

2 - إيهاب شوقي، الأموال العربية في الخارج مقارنة بالاستثمار البيئي العربي، مقالة من الموقع الإلكتروني:

- التوسع في برامج الخصخصة داخل الدول العربية حيث يشكل محورا هاما لاستعادة الأموال العربية في الخارج، وكذلك لجذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام.

خاتمة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما للتمويل بالنسبة للدول النامية والعربية على حد سواء، وذلك لما يتيح من نقل للتكنولوجيا والخبرة لهذه الدول التي تفتقر إليها، رغم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الدول العربية إلا أن حجم الاستثمارات الواردة إليها يبقى ضعيفا مقارنة بدول أخرى، ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري غير الملائم في أغلب الدول العربية باستثناء الأردن والسعودية اللذان يتمتعان بجاذبية مقبولة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول العربية الأخرى.

رغم القيمة المتواضعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، فإن أكثر من 64% من حجم هذه الاستثمارات الواردة متمركزة في أربعة دول فقط وهي على الترتيب: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، مصر، والباقي 36% موزع على 17 دولة عربية المتبقية. كما أن أكثر من 54% من الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية متمركزة في ثلاث دول فقط وهي على الترتيب: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر. و الباقي 46% فهي موزعة على 18 دولة عربية المتبقية. وهذا ما يبين الضعف الكبير في جلب الاستثمارات الأجنبية من طرف باقي الدول العربية.

إن الاستثمار العربي البيني المباشر ضعيف جدا حيث لا يمثل سوى حوالي 27% من الاستثمارات الأجنبية الواردة، واغلب هذه الاستثمارات كانت ما بين السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، قطر. بالإضافة إلى الكويت الذي يمثل أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية.

وللرفع من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، يجب على هذه الدول القيام بعدة إصلاحات في اقتصادياتها، من خلال تحسين المناخ الاستثماري بها سواء تعلق الأمر بتحسين البنية التحتية والمنظومة التشريعية والضريبية، ومحاربة الفساد ووضع سياسات اقتصادية مستقرة ومتكاملة تخدم الاستثمار. كما يجب عليها تطوير أسواقها المالية التي تعتبر الممول الرئيسي لمختلف الاستثمارات، وتنشيط هذه الأسواق سيعيد الأموال العربية المهاجرة في مختلف الدول الأجنبية، كما يجب على الدول العربية إقامة تكامل مالي عربي من خلال إحداث تكامل ما بين مختلف بورصات الدول العربية لتسهيل حركة رؤوس

الأموال ما بين الدول العربية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- رضا عبد السلام ، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007.
- 2- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 3- Michalet C.A (1999). "la Séduction des Nations", Economica. Paris p 50-p51.

الأطروحات والرسائل:

- 1- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلمو التسير، 2004.
- 2- طيبة عبد العزيز، اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم، دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
- 3- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2008.
- 4- بيوض محمد العبد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
- 5- بن داودية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف، 2004/2005.
- 6- عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة (2002/2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر، 2012/2013.
- 7- Ibrahim ngouhou. Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques.thèse de doctorat non publiée. faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var. France. 26mars 2008.

المجلات:

- 1- حسان خضر، " الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد: 32، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2004.
 - 2- مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2010.
 - 3- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، الكويت.
- التقارير:
- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات، عدد خاص " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي"، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، يناير- مارس 2014.
 - 2- تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الرابع.
 - 3 - UNCTAD, united nations conference on trade and development:«world investment report 2012, towards a new generation of investment policies», united

nations. New York and Geneva. 2012.

مواقع الانترنت:

1- http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=28094#.VeV2S_ntmko
01/09/2015 (11:58)